# الفصل الخامس

# العموميات الخلاقة كحل قابل للحياة بين الدراسات الأكاديمية والاختبار أمام المحاكم

## أولا : العموميات الخلاقة كحل قابل للحياة:

### ١/١ - مقدمة عن أهمية العموميات الخلاقة:

لقد كان للتكنولوجيا الرقمية أثرها الواضح والمعقد على قانون حق التأليف، وظهر الصراع بين الحاصلين على حق التأليف، الذين يطمحون إلى وضع آليات عنيفة أو شديدة لإنفاذ حق التأليف، بإيعاز من الشركات المتعددة الجنسية، بما يحمله ذلك من تهديد لمجتمع المستفيدين، الذين يرون أهمية كبرى للصالح العام؛ لإتاحة واستخدام الأعمال الفكرية والأدبية والعلمية.

وتحاول الدراسة التي بين أيدينا التعرف على دور العموميات الخلاقة (C.C.) (Creative Commons) كحل قابل للحياة Viable، وهو حق التأليف عن طريق الرخص في العصر الرقمي، دون المساس بحق المجتمع في الإفادة من أعمال المبدعين؛ لضمان استمرار تطوير المجتمع في مستوياته المحلية والعالمية.

وتتناول الدراسة أهمية التراخيص في عصر الرقمية؛ حيث يعرف الترخيص بأنه وثيقة ورقية أو الكترونية تبرم بين جهتين أو أكثر، وتسمح باستخدام المراجع الذكية التي تملكها إحدى الجهات، بواسطة جهة أخرى أو أكثر لفترة محدودة من الزمن؛ أي إن الترخيص يسمح بإعطاء الموافقة من قبل مالك الحقوق للمستفيدين، أي للمكتبات باستخدام المعلومات التي تكون بحوزة مالك الحقوق (Fowler, D 2005 : 178).



obeikandl.com

هذا والترخيص ينظم العلاقة بين الناشرين (ومن في حكمهم) وبين المكتبات، بما ينسجم مع قانون حقوق النشر ويعززها؛ حيث يركز النشر التقليدى على المستفيد (المكتبات)، بينما يركز النشر الرقمى أكثر على الناشرين (ومن في حكمهم). وعلى كل حال، فإن نقاط الخلاف تتركز أساساً حول ثلاثة أمور، وهى:

- الإعارة بين المكتبات.
- حق الدخول الدائم أو المستمر.
- حق التخزين الأرشيفى Archival rights.

فالمكتبات تصر على خدمة الإعارة المتبادلة (ولو في محيط جغرافى معين) وعلى حق الاستخدام الدائم للمنشورات الرقمية؛ لإمكانية استمرار تقديم الخدمة (Collins, M. 2008 : 275).

وقد بدأت جمعية الناشرين البريطانيين بوضع نماذج أكثر ملاءمة للجميع؛ أي للناشرين والمكتبات والمستفيدين، بالتعاون بينها وبين عدد من المؤسسات المعنية الأخرى، وكان أشهر هذه النماذج ترخيص المكتبات (LIBLICENCE)، وهو ترخيص نموذجي معياري يوقع بين الناشرين والمكتبات الجامعية والناشرين والمكتبات بخصوص المعلومات الرقمية، وجرى اعتماده أول الأمر بين المكتبات الجامعية والناشرين الأكاديميين، بدعم من مجلس مصادر المكتبات والمعلومات Council on Information and library Resources، وكذلك من قبله مع اتحاد المكتبات الرقمية Digital Library federation، ومن قبل مكتبة جامعة ييل في أمريكا Yale University library، وموافقة عديد من المكتبيين العاملين في المكتبات الجامعية، ومن رجال القانون، وممثلين عن الجامعات ومنظمات الناشرين الأكاديميين، ويقع نموذج الترخيص هذا في صفحة واحدة، ترضى مواده جميع الأطراف، مع إمكانية اعتماده أساساً لترخيصات مستقبلية أخرى (Grogg, J. : 278).

**٢/١ – عن منظمة العموميات الخلاقة وكيفية الحصول على الرخصة:**

تعتبر العموميات الخلاقة منظمة غير ربحية ومكانها في سان فرانسسكو بأمريكا، ويتركز عملها في توسيع الحصول على الأعمال الخلاقة (أي الابتكارية) للآخرين

اعتماداً على القانون والمشاركة، وقد استطاعت المنظمة إصدار عدة رخص لحق التأليف المعروفة برخص العموميات الخلاقة المجانية للجمهور، وتسمح هذه الرخص للمبدع بالحقوق التي يحتفظ بها لنفسه، والحقوق التي يتنازل عنها Waive لفائدة المتلقين أو غيرهم من المبدعين.

وهناك صفحة واحدة تشرح لنا هذه الحقوق بواسطة الرموز المرئية المصاحبة؛ حيث توضح خصائص كل رخصة من رخص العموميات الخلاقة؛ لأنها تميز كل رخصة من رخص العموميات الخلاقة عن الصيغة التقليدية، وهي "جميع الحقوق المحفوظة" لحق التأليف؛ أي إن العموميات الخلاقة قد أنشئت لخلق نموذج أكثر مرونة لحق التأليف، وهي بذلك تحل محل الجملة السائدة سابقاً، وهي "جميع الحقوق محفوظة" وتقدم بدلاً منها عبارة "بعض الحقوق محفوظة".

وتعتبر موسوعة ويكيبيديا Wikipedia واحدة من المشروعات المهمة المعتمدة على الويب Web، باستخدام إحدى هذه الرخص.

ولقد تأسست هذه المنظمة (C.C.) عام ٢٠٠١ بواسطة كل من لورنس ليزج[*] Lawrence Lessig وهال أبلسون Hal Abelson وإريك الدريد (Eric Eldred the public domain, 2010) بدعم من مركز النطاق العام Center for the public domain، وقد صدرت released أول مجموعة من رخص حق التأليف بهذه الطريقة في ديسمبر ٢٠٠٢ (history of C.C. 2009)، وفى عام ٢٠٠٨ كان هناك حوالى (١٣٠) مليون عمل، تم ترخيصها تحت العموميات الخلاقة.

وهناك بعض المصادر التي تشير إلى أن هناك (٣٥٠) مليون عمل ابتكارى قد تبنى رخص C.C. في عدد (٥٢) دولة وبعضها باللغة العربية.

http://wiki.creativecommons.org/metricslastlastaccess20february2010

---

[*] يعمل لورنس ليزج أستاذا للقانون بجامعة ستانفورد بأمريكا Stanford، وإذا ما رغب المبدع في إخضاع عمله لشروط وقواعد العموميات الخلاقة (C.C.org)، فما عليه إلا أن يذهب لموقع الويب الخاص بالعموميات الخلاقة (C C.org)، وأن يقوم بالاختيار من بين البدائل المتاحة بواسطة تكة الفأرة /C.C.org/license وفى هذه الحالة ستظهر عدة خطوط من كود الحاسب الآلي، والتي يمكن أن ينسخها المؤلف ويطبعها في موقع الويب الخاص به، ويمكن للزائرين الاطلاع عليها والشروط التفصيلية للرخصة الممنوحة له، مع ملخص لها . (Kim, Minjeorg, 2007)

### ٣/١ – دور العموميات الخلاقة في دعم حركة الوصول الحر:

فى دراسة الباحثة د. بوعنافة سعاد عن دور العموميات الخلاقة في دعم حركة الوصول الحر في الوطن العربى، توصلت إلى أن هناك علاقة طبيعية بين نظام الوصول الحر والعموميات الخلاقة، كوسيلة جديدة تساعد المبدعين على حماية مؤلفاتهم ونشرها في الوسط الرقمى، بعد أن كان المبدع محصوراً بين خيارين فقط، إما نشر إبداعه باستخدام قانون "جميع الحقوق محفوظة" الذي يستأثر به الناشرون، أو وضعها في "النطاق العام" الذي لا يحفظ له فيه أي حقوق، فقد قسمت دراستها إلى قسمين رئيسيين: يبحث الأول منهما في مفهوم العموميات الخلاقة والوصول الحر للمعلومات من خلال الأدبيات السائدة حالياً، أما القسم الثانى فيوضح دور العموميات الخلاقة – كنوع من الحماية للإبداع في الوسط الرقمى – في دعم حركة الوصول في الوطن العربى.

فالمطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إقامة التوازن في حقوق النشر؛ لأنها ليست حقوق المؤلفين فحسب، بل هي في الوقت نفسه أيضاً حقوق الناس المنشورة من أجلهم أي حقوق المستفيدين منها، لذلك يجب إقامة توازن بين حقوق المؤلف والناشر وحقوق الجماهير العريضة من المواطنين المهتمين والمربين والباحثين، وضمان حقهم في الحصول على المعلومات بموجب اتفاقية بيرن الدولية. (عبد اللطيف الصوفى ٢٠٠٠م).

#### (أ) ما المقصود بحركة الوصول الحر:

تدعو حركة الوصول الحر للمعلومات Open Access إلى إتاحة المحتوى المعلوماتى على شبكة الإنترنت بشكل حر ومجانى؛ لتحرير الباحثين والمكتبات من قيود الاشتراكات الباهظة في بوابات المعرفة وقواعد البيانات، فضلاً عن كسر احتكار الناشرين فيما يتعلق بتوزيع البحث والإنتاج العلمى؛ حيث يتيح للمؤلفين الاحتفاظ بحق النشر، ويتيح للباحثين فرص الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها.

ويعتبر الوصول الحر Open Access نظاماً جديداً للاتصال العلمى، القائم على إتاحة المعلومات الرقمية للباحثين بشكل حر، أي دون قيود مالية أو قانونية للحصول على ترخيص مسبق.

وجاء في مبادرة بودابست للإتاحة المفتوحة Budapest Open Access Initiative (2002): "أن نظام الوصول الحر إلى الإنتاج الفكرى يعنى إتاحة ذلك الإنتاج للجمهور العام، وبذلك يصبح بإمكان أي مستفيد أن يقرأ النصوص الكاملة للمقالات وينزلها من الإنترنت ويستنسخها ويوزعها ويطبعها، أو يبحث فيها أو عنها أو يستشهد بها أو يقوم بتكشيفها، أو يحولها إلى بيانات تتم معالجتها عن طريق برمجيات معينة، أو يستخدمها لأي غرض شرعي آخر، دون حواجز مالية أو قانونية أو فنية، باستثناء تلك المرتبطة باستخدام الإنترنت ذاتها. ولا يحد من استنساخ المقالة وتوزيعها سوى حق المؤلف في التحكم في شمولية العمل وحقه في الاعتراف به صاحباً له، أو يذكر اسمه عند الاستشهاد بذلك العمل. ويمثل ذلك حقوق التأليف والنشر الوحيدة التي ينبغى أخذها بعين الاعتبار". (يونس أحمد إسماعيل الشوابكة، ٢٠٠٩م).

هذا وتستند حركة الوصول الحر إلى مبادئ ثلاثة (موقع wikipedia.org)، وهى:

- الوصول: وصول المستفيدين إلى أكبر كمية ممكنة من المعلومات.
- الديمومة: تدفق المعلومات الدائم للمستفيدين.
- المجانية: عدم وجود أي رسوم مادية تحد من الوصول إلى المعلومات.

ويرى أنصار حركة الوصول الحر أن هذا النظام غير التقليدى للاتصال العلمى سيحقق عدداً من المزايا والفوائد للباحثين، أهمها: (يونس أحمد اسماعيل الشوابكة، ٢٠٠٩م مرجع سابق).

- تسريع وتيرة البحث العلمى والتقنى.
- تقوية التواصل بين الباحثين من مختلف التوجهات، وكذا المعارف والأفكار في المجالات المختلفة.
- وضع أسس للتواصل بين الشعوب، من خلال اقتسام باكورة البحث العلمى عن طريق المعرفة.

**(ب) الوصول الحر وتنظيم حقوق المؤلفين:**

هذا ويثير مبدأ الوصول الحر للمعلومات وحق المواطنين في المعلومات، عدداً من التساؤلات حول كيفية تنظيم حقوق المؤلفين على شبكة الإنترنت وانتقال المعلومات بسرعة هائلة؛ مما يطرح تحديات كبيرة وتساؤلات عديدة عن مدى كفاية القوانين

والاتفاقيات في هذا المجال. لقد ظهر في السنوات الأخيرة عديد من العقود والتراخيص كرد فعل على قانون جميع الحقوق محفوظة، Copyright؛ من أجل إيجاد نوع من التوازن بين الحماية المفرطة والإتاحة والمشاع العمومى (أي العموميات الخلاقة)، ولقد جاءت هذه التراخيص للحد من القيود المفروضة في مجال المعلومات الآلية؛ خاصة على البرامج المحسبة.

كما تتمثل عقود واتفاقيات ترخيص المحتويات الرقمية في اتفاق بين جهتين، يصف كل أوجه الاتفاق بينهما من حيث المستفيدين، والاستخدام، والشروط، والسعر، والمسؤولية القانونية، والتعهدات، ومن أهمها:

- العموميات الخلاقة Creative Commons (أو المشاع الإبداعى): التي تسمح بمقدار من الحريات يحدد المؤلف حجمها.
- حقوق متروكة Copyleft: وهى وسيلة عامة تجعل البرامج مجانية، بالإضافة إلى النسخ المختلفة لها والموسعة منها أيضاً.
- ملكية عامة Public Domain: تتيح اتفاقية الملكية العامة كافة الاستخدامات دون أي شروط.

وهذه التشريعات للعموميات الخلاقة معترف بها في معظم دول العالم، كما تم إدراجها في النظام القانونى لحوالى ٧٠ دولة، (Daniele Bourcier, 2009)؛ حيث إن خرقها يعاقب عليه القانون، مثله مثل خرق حقوق أي من اتفاقيات الملكية الفكرية الأخرى. ومن بين الدول التي تعترف بهذه الاتفاقية: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإسبانيا، وكوريا، واليابان، والصين وفى العالم العربى كل من مصر والأردن. وقد بلغ حجم المواد المنشورة بواسطة هذه التراخيص عبر شبكة الإنترنت ١٣٠ مليون مادة، حتى تاريخ ٢٠٠٨/٧/١م.

**٤/١ - أهداف وتأثير العموميات الخلاقة:**

توصف العموميات الخلاقة بأنها طليعة حركة الحقوق المتروكة Copyleft، والتي تسعى لدعم بناء النطاق العام الأكثر ثراءً richer public domain عن طريق تقديم بديل للصيغة التقليدية "جميع الحقوق محفوظة لحق التأليف Copyright، واستبدالها ببعض الحقوق محفوظة.

(Broussard, Sharee : 2007)

لقد تبنى كل من داڤيد بيرى David Berry وجيلز موس Giles Moss العموميات الخلاقة؛ نظراً للاهتمام العام بقضية الملكية الفكرية والإسهام في إعادة التفكير بدور العموميات Commons في العصر المعلوماتى، فضلاً عن أن العموميات الخلاقة قد أعطت دعماً مؤسسيّاً وعمليّاً وقانونيّاً للأفراد والجماعات؛ بهدف تفعيل ووصل الثقافات بطريقة أكثر حرية. (Berry & Moss, 2005)

من أجل ذلك، فإن العموميات الخلاقة تعمل ضد ما تعتبره المنظمة ثقافة **منع الإذن** المسيطرة بطريقة متزايدة، وطبقاً لما يذهب إليه لورنس ليزج Lawrence Lessig مؤسس مشروع العموميات الخلاقة فإنها ثقافة مبتكرة، ذلك لأن الثقافة الحديثة – كما يراها ليزج – يسيطر عليها الموزعون التقليديون للمحتوى؛ للحفاظ وتقوية احتكاراتهم على المنتجات الثقافية كالموسيقى والسينما الشعبية. وإن العموميات الخلاقة يمكن أن تقدم البدائل لهذه القيود (Lessig, Lawrence, 2004).

**١/٥ – أهم التطورات التي مرت بها العموميات الخلاقة وشروط الاتفاقيات:**

ذهبت الباحثة د. بوعناقة سعاد في دراستها عن هذه التطورات إلى أنه ظهرت عدة مشروعات ورخص جديدة، أشار إليها الباحث دانيال دينى (Danielle Dennie)

***١/٥/١ – أهم الشروط الموضوعة في الاتفاقيات كما يلي:***

- **المشروع الدولى للتراخيص** "International Commons" الذي تديره كريستيان اشنفيلد "Christiane Asschenfeldt"، والذي يهدف إلى إعادة صياغة هذه التراخيص؛ من أجل تسهيل استعمالها بما يتناسب ومختلف الدول.
- **التراخيص الخاصة أو ما يسمى بتراخيص العلوم** "Science Commons"، التي تهتم بتعديل التراخيص؛ من أجل ضمان الوصول الحر وتشاطر المنشورات والمعلومات العلمية بين الباحثين. (Francis Andre, 2005).
- **التراخيص المختارة** "Sampling License"، وهى التي تستخدم جزءاً من العمل لبناء أعمال أخرى.
- **ترخيص مؤسسى حق التأليف** "License Copyright Founders"، الذي يخول للمبدعين ترك مؤلفاتهم للصالح العام بعد مضى ١٤ سنة، وفقاً لأول قانون أمريكى لحق المؤلف، وسميت بهذا الاسم اعترافاً بأول قانون أمريكى لحقوق التأليف، المعتمد في ١٧٩٠م.

***١/٥/٢ – أما بالنسبة لأهم الشروط الموضوعة في الاتفاقيات، فقد جاءت كما يلي:***

- **النطاق العام أو الملكية العامة Public Domain:**

تتيح هذه الاتفاقية كافة الاستخدامات دون أي شروط، وتتضمن ترخيص إعادة إنتاج العمل، مع التأكيد على توزيعه، وبثه، وتعديله أو استثماره لأي هدف كان، تجاريًا أو غير تجارى.

- **رد ونسبة العمل لمؤلفه Attribution:**
- **نفس الشروط Share-Alike:**

بالإمكان إعادة توزيع العمل؛ شريطة الحفاظ على اتفاقية الترخيص الأصلية نفسها.

- **غير تجارى Non-Commercial:**

يحظر استخدام هذا العمل لأي غايات تجارية

- **طبق الأصل Non-Derivatives:**

يمكن استخدام العمل كما هو حرفيًا، كما يحظر القيام بأى تعديل، أو تحوير أو تغيير فيه.

- **المزج Remix:**

يسمح هذا الترخيص بتغيير العمل، أو تعديله أو استخدامه في أعمال أخرى.

**الاختيار Sampling :**

يتيح هذا الترخيص للآخرين استخدام جزء من هذا العمل وبناء أعمال أخرى بالاعتماد عليه، كما يحظر نسخ العمل وتوزيعه بأكمله.

***١/٥/٣ – وقد انبثق عن هذه الشروط جملة من التراخيص، أهمها ستة (٦): (موقع النسبة Attribution ).***

- النسبة – المشاركة بالمثل Attribution Sharealike (CC-BY)
- النسبة لا يسمح باشتقاق أعمال من المادة Attribution No Derivatives (CC-BY-SA)



obeikandl.com

- النسبة – لا استغلال تجارى Attribution Non-Commercial (CC-BY-NC)
- النسبة – لا استغلال تجارى – المشاركة بالمثل Attribution Non-Commercial Share Alike (CC-BY-NC-SA)
- النسبة – لا استغلال تجارى – لا اشتقاق Attribution Non-Commercial No Derivatives (CC-BY-NC-ND)

وهذا يقودنا إلى التعريف الأكثر تفصيلاً لهذه الرخص.

**٦/١ – أنواع رخص العموميات الخلاقة:**

ذهب كل من الباحثين مايروبيتل (Mayer & Bettle, 2009) إلى أن العموميات الخلاقة تشمل ستة أنواع رئيسية من الرخص، هى:

- تخصيص النسب attribution (C.C. – BY).
- تخصيص المشاركة بالمثل Share Alike (C.C. – BY – SA).
- تخصيص دون اشتقاقات No Derivatives (C.C. – BY – ND).
- تخصيص غير تجارى Non-Commercial (C.C. – BY – NC).
- تخصيص غير تجارى والمشاركة بالمثل (C.C. – BY – NC – SA).
- تخصيص غير تجارى دون اشتقاقات (C.C. – BY – NC – ND).

كما أن هناك أربعة حالات من تخصيص العموميات الخلاقة تتطلب التخصيص للمؤلف الأصلى: تخصيص المشاركة بالمثل (SA) / تسمح بالأعمال المقتبسة تحت نفس أو رخصة مثيلة / غير تجارية (NC)، وتتطلب ألا يستخدم في الأغراض التجارية / وأخيراً عدم وجود أعمال مقتبسة (ND) تسمح فقط العمل الأصلى دون اقتباسات. (Mayer & Bettle).

هذا ويضيف الباحث كيم (Kim, Minjeong, 2007) إلى أن المجموعة الأولى من رخص حق التأليف لـ C.C. كانت تضم (١١) نوعًا من الرخص، والتي تجمع بين أربعة عناصر، ولكن الـ C.C. قد حدثت هذه الأشكال، وأضافت أنواعاً جديدة من الرخص، وخلاصة هذا كله أن رخص الـ C.C. تضم النسبة attribution أي أن يقوم الشخص المقتبس برد ما اقتبسه، ونسبه للمؤلف الأول / غير التجاري Non-

Commercial / أعمال لا يتم الاقتباس منها / عناصر رخص المشاركة المتساوية مع الآخرين

(http:// creativecommons.org/about/licenses)

وقد وضعت رخصة التخصيص العام بالخطأ منذ مايو ٢٠٠٤، أما التوليفات الستة للرخص الثلاث الباقية فهي كما يلي في الجدول التالي، الذي يلخص عناصر الرخص الأربع طبقاً لموقع الويب لـ C.C.

| وصف عنصر الرخصة | عنصر الرخصة الشكل (الرمز) |
|---|---|
| تتيح للآخرين نسخ توزيع، عرض أو القيام بعملك الحاصل على حق التأليف والأعمال الاشتقاقية المعتمدة عليه، ولكن إذا كان ذلك يعطيك الثقة والمصداقية. | Logo License Element<br>Attribution<br>النسب |
| تتيح للآخرين نسخ، توزيع، عرض أو القيام بعملك والأعمال المشتقة المعتمدة عليه، ولكن ليس للأغراض التجارية. | Noncommercial<br>غير التجاري |
| تتيح للآخرين النسخ والتوزيع والعرض والقيام بعملك فقط كلمة بكلمة Verbatim نسخ من أعمالك، وليس للأعمال المقتبسة المعتمدة عليه | No Derivative Works<br>لا أعمال مشتقة |
| تسمح للآخرين بتوزيع الأعمال المشتقة تحت رخصة مماثلة فقط للرخصة التي تحكم عملك. | Share Alike<br>المعاملة بالمثل |

أما الأشكال الحالية أعلاه Current Versions فتسمح جميع رخص العموميات الخلاقة "بحق محورى" Core right، وهو إعادة توزيع العمل لأغراض غير تجارية دون أى تعديل، والاختيارات ND / NC ستجعل العمل غير مجانى Non-Free، وهناك اختيارات إضافية تشمل C.C.O.، أو ليس هناك حقوق محفوظة (About C.C.O., 2009)، وبالنسبة للبرامج فالعموميات الخلاقة لديها ثلاثة، رخص متاحة، وهى: GNU.GPL / GNU – LGPL / BSD فضلاً عن أننا ينبغى أن نشير إلى محاولات سبقت رخص العموميات الخلاقة C.C.، مثل: رخصة الإصدارات المفتوحة (OPL) Open Publication License. ورخصة التوثيق الحر GNU, GFDL Free Documention

License، والتي قصد بها أساساً أن تكون لتوثيق البرمجيات، ولكنها استخدمت كذلك في مشروعات غير البرمجيات مثل موسوعة الويكيبديا Wikipedia.

**٧/١ – المشروعات وبوابات التشريعات التي تتيح المحتويات تحت رخص C.C.**

تحتفظ العموميات الخلاقة بدليل محتوى ويكى Wiki للمنظمات، والمشروعات التي تستخدم رخص العموميات الخلاقة (C.C. Content Directories, 2009)، كما تقدم في الموقع الخاص بها Website بدراسات حالة للمشروعات، التي تستخدم رخص C.C. عبر العالم (C.C. case Studies)، كما أن المحتوى المرخص لـ C.C. يمكن إتاحته من خلال عدد من أدلة المحتوى ومحركات البحث.

وفى يناير ٢٠٠٩ قامت بعض محطات الإذاعة (محطة الجزيرة بقطر) بإرسال محتوى الصراع الخاص بغزة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحت تخصيص C.C. رخصة ٣,٠ – كما يلي:

- Wikipedia (C.C. by sa, June 2009).
- Wiki (C.C. by sa, since June 2009).
- Citizendium (C.C. by s.a).
- Knol (C.C. by or CC by nc – s.a).
- Ardoins (C.C. by s.a).
- NINJAM (C.C. by s.a).

**بوابات التشريعات Jurisdiction ports**

لقد أعدت رخص العموميات الخلاقة الأصلية غير المحلية بواسطة النظام القانونى (التشريعى) الأمريكى، وبالتالي فالكلمات والصياغة يمكن ألا تتفق مع التشريعات الأخرى، ولمواجهة هذه القضية فقد بدأت C.C. في صياغة رخص البوابات الأخرى لتلائم حقوق التأليف المحلية والقانون الخاص بها، وفى مايو ٢٠١٠ كان هناك عدد (٥٢) رخصة في التشريعات المحلية، بالإضافة إلى عدد (٩) تشريعات في طريقها للصدور، وبالتالي دخلت بلاد أخرى في المشروع العالمى.

### ٨/١ – استخدام العموميات الخلاقة في الأعمال العلمية:

هناك عديد من الأعمال العلمية التي نشرت على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، باستخدام التراخيص الخاصة بـ C.C. ويمكن الإشارة إلى بعضها:

أولى رسائل الدكتوراه المنشورة ضمن ترخيص العموميات الخلاقة، نوقشت من قبل Evnin Oleg بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٦ بمعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا "Caltech" في تخصص الفيزياء. (موقع معهد Caltech)، ثم رسالة دكتوراه لـ Mathias Klang بتاريخ 26 Oct. 2006، بجامعة Goteborg بالسويد، تحت عنوان: Disruptive Technology: Effects of Technology Regulation on Democracy. (موقع digital-rights.net)

ومن بين عديد من الكتب تم نشرها ضمن تراخيص العموميات الخلاقة، نذكر كتاب "الشبكات اللاسلكية في الدول النامية"، بنسختيه الإنجليزية وترجمته العربية مجاناً ضمن اتفاقية ترخيص المشاع الإبداعي أو العموميات الخلاقة Creative Commons. وقد نشر هذا الكتاب تحت اتفاقية النسبة – نفس الشروط نفسها "Attribution Share-Alike"، التي تتيح لأي شخص كان، تحميل هذا الكتاب وطباعته وتعديله وإعادة توزيعه بحرية تامة؛ حتى تتمكن من الوصول إلى أعرض شريحة ممكنة من القراء بغية نشر المعرفة في مجال الشبكات اللاسلكية منخفضة التكاليف، (موقع lasilky.org وكتاب The public domain)، الذي تم نشر محتوياته وترخيص نسخه، وإعادة طبعه واشتقاق مادته، ومنع مؤلفه من الاستغلال التجاري فقط. (james Boyle, 2008)

كما حولت مؤسسة ويكيبيديا ترخيص محتويات الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا وكافة مشاريعها إلى ترخيص "Creative Commons BY-SA-3.0"، بعدما كانت تستخدم رخصة جنوة للوثائق الحرة (GFDL).

كما نشهد تحول هيئات حكومية من نظام حقوق التأليف التقليدى "جميع الحقوق محفوظة" إلى ترخيص محتوياتها باستخدام العموميات الخلاقة، مثل "المكتب الاسترالى للإحصاء" L Australian Bureau of Statistics (ABS)، وهو بذلك يكون أولى الهيئات الحكومية، التي تستخدم هذه التراخيص في إتاحة محتوياتها (موقع المكتب الأسترالى للإحصاء).

من بين المدارس المتخصصة في علوم المكتبات والمعلومات، التي بدأت تعتمد العموميات الخلاقة في نشر محتويات مكتبتها، نذكر المدرسة الوطنية للمتخصصين في علوم المكتبات ENSSIB بفرنسا، التي تقترح بل وتطلب من منتسبيها نشر أعمالهم ضمن اتفاقيات العموميات الخلاقة، وبلغ حجم الأعمال المنشورة ضمن هذه التراخيص ٤٦١٢٠ وثيقة، أي ما يعادل ٢٠% من محتويات مكتبتها الرقمية. (موقع enssib.fr)، كما يوفر معهد مساشوستس موقع المناهج الدراسية المفتوحة في عديد من المجالات MIT Open Course Ware تحت تراخيص العموميات الخلاقة غير التجارية. (Gurell, Seth 2008).

وقد عرف عديد من مواقع الويب تحولاً نحو ترخيص محتوياتها ضمن العموميات الخلاقة، فهي تسمح باستنساخ المادة وتعديلها واشتقاقها والإضافة عليها وتوزيعها مثل موقع lewebpedagogique.com وموقع openaccess.inist.fr، كما يتيح موقع فليكر "Flickr" أكبر موقع للصور محتوياته تحت تراخيص العموميات الخلاقة الذي فاقت محتوياته ١٠٠ مليون صورة. موقع (creativecommons.org)

هذا ويعد ترخيص المحتوى بشكل حر أمراً لا مناص منه في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة، فحتى دور النشر لم تسلم منه، فقد شرع الناشران Taylor & Francis و Oxford University Press في اقتراح تراخيص العموميات الخلاقة للمؤلفين، الذين يفضلون نشر مؤلفاتهم دون قيود – مقابل مبالغ مالية. كنوع من النشر المزدوج أو الهجين بين من يفضلون الاحتفاظ بكامل حقوقهم، وبين من يكتفون ببعضها فقط. كما تعتزم إحدى دور النشر الكبيرة في أوروبا على وجه التحديد هولندا "Elsevier" إتاحة جميع دورياتها على شبكة الإنترنت البالغ عددها ١١٠٠ دورية. (حنان الصادق بيزان ، ٢٠٠٩م)، كما يتيح الناشر العلمي Public Library of Science Plos جميع محتويات دورياته السبع ضمن ترخيص "النسبة" من العموميات الخلاقة. المصدر (Creative commons. Org).

إن الملاحظة الدقيقة للأدب المنشور ضمن اتفاقيات العموميات الخلاقة من حيث الكم والنوعية، تشير إلى أن هناك تحولاً حقيقياً نحو استخدام هذه التراخيص كنوع من الحماية الفكرية في الوسط الرقمي، وأن هناك إقبالاً عليها من قبل جهات متعددة

تنوعت بين جهات رسمية، ومؤسسات ومبدعين من مختلف التخصصات. فحبذا لو تعمم هذه المبادرة، من أجل تشاطر واستغلال عادل للمعرفة، وبلوغ غاية الوصول الحر، التي سوف تسهم في ردم الهوة، التي تفصل العالم المتقدم عن الدول النامية والعالم العربى بشكل خاص.

**٩/١ – العموميات الخلاقة بين عالم الشمال والجنوب:**

تذهب الباحثة هالة السلماوى (Essalmawi, Hala, 2010) إلى أن الحضارة العربية الإسلامية قد دافعت عن الانفتاح على الحضارات السابقة اليونانية والفارسية وغيرها من الحضارات، التي ترجم العرب من تراثها إلى العربية، واستوعب العرب هذه الحضارات، وأضافوا إليها ليشكلوا حضارة عربية إسلامية، قام الغرب بترجمة كثير من تراثها إلى اللاتينية ثم إلى اللغات الأوروبية الأخرى. (See Adam, Meg and othes)

لقد أدى اختراع الطباعة المتحركة على يد جوتنبرج (حوالى ١٤٥٠م)، وما تبعها من ثورة صناعية في أوروبا إلى زيادة عدد الكتب المطبوعة، وأصبح الكتاب في كل يد كأداة لثورة تعليمية وعلمية، أعقبتها ثورة في أشكال الاتصال الأخرى الطباعية والإلكترونية في أوروبا وأمريكا، ثم في كل دول العالم بدرجات متفاوتة.

وقد أدت هذه التطورات إلى ابتداع قوانين حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة وحقوق التأليف بصفة خاصة؛ من أجل تشجيع الابتكار والإبداع، لا بالنسبة للمخترعين وحدهم، بل من أجل تطوير المجتمع ودعم ثقافاته وإبداعاته كذلك.

ولكننا لابد أن نشير هنا، ومنذ البداية، أن القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين قد شهدا قرصنة واضحة مارستها الدول المتقدمة الحالية (أمريكا وألمانيا وإنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتى (السابق) وغيرهم) لبناء حضارتهم العلمية والثقافية، وتثير هذه الدول المتقدمة في الوقت الحاضر موجة سخط على الدول المتنامية؛ نظراً لأن هذه الدول الفقيرة قد اتخذت القرصنة سبيلها للتقدم خصوصاً عن طريق الإنترنت، وكان من أثر ذلك صدور قوانين صارمة مثل قانون حق التأليف الرقمى للألفية الثالثة (DMCA)، والذي صدر في أمريكا عام ١٩٩٨، والذي يراه عديد من المفكرين يلغى الاستخدام العادل Fair Use، وهو الاستثناء الأساسي في قوانين حق التأليف على المستوى العالمى ضد الحماية المطلقة لحق التأليف.

هذا ويشهد الوقت الحاضر اتجاهات واضحة إلى الحفاظ على حقوق المبدعين متساوية في ذلك، مع الحفاظ على حقوق المجتمع في الإفادة من إبداعات المؤلفين كوسيلة للانفتاح والعموميات Openness and Commons، والمتصلة بدعم إتاحة المعرفة وتعميق المشاع الابداعى للمعرفة بين الناس في جميع أنحاء العالم، وازدهرت بذلك حركات برمجيات المصادر المفتوحة والمجانية والإتاحة الحرة، والعموميات الخلاقة ضمن التوجهات المعاصرة لمجتمعات المعرفة؛ حيث تعتبر المعرفة كرأس مال ثروة الأمم المتقدمة المعاصرة.

ولابد من الإشارة إلى المنظور الإسلامى لحقوق الملكية الفكرية (بركات محمد مراد ٢٠٠٢) حيث أكد بركات محمد مراد على أن أصل الملكية هي للخالق سبحانه وتعالى، وعلى الإنسان واجب تعمير هذه الأرض واستخراج كنوزها والإفادة منها في تطوير حياته، مع مراعاة حق الآخر وحق النفس وحقوق الجماعة؛ لأن الصالح العام سيراعى في كل حق فردى، وقد جاء في مقال فاطمة الوهيبى أنه لابد من تحديد مفهوم المؤلف، مع الكشف عن فوارق مهمة بين طبيعة الخطاب الأدبى والخطاب التأليفى العلمى، وما يترتب على ذلك من فوارق تتصل بقضية الابتكار والسرقات في كلا الخطابين.

وجاء في موضع آخر أن ڤولتير الكاتب الفرنسى الشهير حينما اتهم بالسرقة من أفكار الآخرين قوله إذا كنت أسرق أفكارى من الآخرين، فإن هذا الغير قد سبقنى بسرقة أخرى من غيره أيضًا.

والباحثون يرون في ذلك جدلية مستمرة، تتصل بالابتكار والإبداع ومدى ارتباط حقوق الملكية الفكرية بتعريفات متفق عليها عن هذه الملكية الفكرية.

**١٠/١ – البلاد العربية ودخولها رخص العموميات الخلاقة C.C.:**

لقد كانت المبادرة بواسطة اثنين من المحامين الأردنيين، هما: زياد ماراقا ورامى علوان الذين يعملان في مؤسسة أبو غزالة القانونية، حيث قاما بترجمة الرخصة العربية الأولى للعموميات الخلاقة عام (٢٠٠٤).

أما الدكتور أنس طويلة، وهو خبير في تكنولوجيا المعلومات في سوريا والذي اقتنع بالفلسفة والمبررات وراء الـ C.C.، وأنشأ أول موقع على الويب لتشجيع تبنى

C.C. بالعالم العربى، وأطلق عليها اسم العموميات العربيـــة Arab Commons، وأقنـــع عديدًا من المؤلفين بنشر أعمالهم تحت رخص الـــ C.C.، وفى ديسمبر ٢٠٠٧ وصلت العموميات العربية إلى (١١) كتاب نصى Text book وسبعة أعمال شـــعرية، وعـــدد (٤٦) أعمال فنية ومجلة واحدة وعدد (١١) مقال باللغة العربية وكلها صدرت تحـــت رخص C.C.(*).

وتضيف مصادر أخرى إلى العموميات الخلاقة حالياً (٢٠١٠) تحتـــوى علـــى ٤ دواوين شعرية، و٥ كتب علمية، ودوريتين للتدريب ومقابلة صوتية، وعشرات المقالات العلمية والأدبية ومجلة دورية و ٢٨ لوحة فنية (موقع ww.arabcommons.org).

وتضيف الدراسة التي بين أيدينا إلى نشاط مكتبة الإسكندرية في هذا المضمار(**) حيث تقوم بعمل ورشتى عمل سنويًا منذ عام ٢٠٠٧ لزيادة الوعى بالأدوات الجديـــدة لإتاحة المعرفة وبثها، ويحضر هذه الورش عادة أطياف عديدة من القضاة والمحـــامين والباحثين والأمناء وغيرهم، وتقدم موضوعات مختلفة، مثل: الملكية الفكرية، والوصول الحر إلى المعرفة بالنسبة للصحة العامة، إصدار الرخص، وقضايا المصدر المفتـــوح، واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة، فضلاً عن إعدادها لأول مسودة لرخص C.C. في مصر، وعرضت للمناقشة العامة على الإنترنت (Intellectual property, May 2007)

ويجب الإشارة إلى أن شبكة الجزيرة هي أول وأهم المستفيدين من رخـــص C.C. http:// C.C. aljazceranet (10 feb. 2010)

وتخدم مستودعات العموميات الخلاقة للجزيرة عام ٢٠٠٩ قسماً من موقع الويب، التي تضم سجلات الفيديو لرخص C.C. ذات النسب العام.

C.C. Attribution License وهذه متاحة للمستفيدين حيث تضم توثيق الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين، خصوصاً الفظائع التي ارتكبت ضد الأطفـــال فـــضلاً عـــن أن الجزيرة قدمت بلوج الجزيرة Al Jazeera Blogs

http://creativecommons.org/weblog/entry/18599 (20 feb. 2010)

(*) http://arabcommons org (20 feb. 2010)

(**) http://bibalex org/a2k/Refererences.aspx (20 feb 2010)

وهو موقع ويب يقدم المقالات المكتوبة بواسطة الصحفيين المشهورين من شبكة تليفزيون الجزيرة، وهى صادرة تحت رخصة CCBY-NC-ND

وتحت موقع الإنترنت http//creativecommons.org/press-releases/entry/12166(4/2/2010) يجد القارئ فيه لأول مرة إصدار موقع فيديو بواسطة محطة إذاعية للأخبار تحت رخصة التخصيص العام ٣,٠ العموميات الخلاقة، والذي يسمح بالاستخدام التجاري وغير التجاري.

وقد قام محمد نانا بهاى Mohamed Nana Bhay رئيس الميديا الجديد في الجزيرة بتقديم مشروعه غير المسبوق عن حرب غزة بين إسرائيل والفلسطينيين للعالم كله، وقد علق لارنس ليزج Lawrenc Lessig مؤسس منظمة العموميات الخلاقة أستاذ القانون بجامعة ستانفورد على ذلك بقوله إن محطة الجزيرة تقوم بتعليم درس مهم عن كيفية بناء صرح لحرية التعبير؛ أي إنها تقدم مصدراً مجانياً للعالم.

أما بالنسبة لمصر، فقد جاء تحت العنوان:

http://creativecommons.org/weblog/entry/20415

تنزيل ٢٠١٠/٢/٤ ما يلي:

مسودة رخصة العموميات الخلاقة المصرية مفتوحة للمناقشة المفتوحة، اليوم بدأ الفريق القانونى برئاسة هالة السلماوى في إنتاج أول مسودة رخصة مصرية للعموميات الخلاقة (BY-NC-SA) متوافقة مع القانون المصرى (pdf).

**١١/١ - الإنتاج الفكرى العربى عن العموميات الخلاقة:**

وأخيراً نختم هذا الجزء من الدراسة بما ختمت به د. بوعناقة سعاد دراستها عن دور العموميات الخلاقة في دعم حركة الوصول الحر، والتي قدمتها في المؤتمر العشرين للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (اعلم)، والتي جاء فيها عن أوضاع العموميات الخلاقة في الوطن العربى كما يلي:

من خلال ملاحظة ما هو متاح على موقع العموميات العربية، يمكننا استخلاص عدة نقاط، من أهمها:

- ضعف الإنتاج الفكرى المنشور ضمن تراخيص العموميات العربية الخلاقة، لعدة أسباب، منها: تخوف الباحث العربى من نشر أبحاثه في الوسط الرقمى، ووجود نسبة قليلة من الباحثين، الذين أودعوا بحوثهم في أرشيفات مفتوحة ودوريات الوصول الحر، وهو ما توصلت إليه دراسة وحيد قدورة ٢٠٠٦م، ودراسة الشوابكة وبوعزة ٢٠٠٧.
- معرفة غير كافية بالعموميات الخلاقة ودورها في إتاحة الإبداع من جهة، وحمايته من جهة ثانية.
- العموميات العربية لم تصل مرحلة النضج في العالم العربى؛ إذ إنها تتطلب دراسة معمقة من أجل مواءمتها مع ما يناسب حقوق التأليف في الوطن العربى، والتي تعرف تعثراً وفجوات عديدة منعتها من دخول العصر الرقمى.
- خصوصيات تشريعات الملكية الفكرية في البلدان العربية، تتطلب دراستها وترجمتها وإدراجها في التشريعات العربية حسب كل حالة.
- لم تعمم العموميات الخلاقة على كافة الدول العربية، وتعتبر الأردن البلد الوحيد في العالم العربى الذي بدأ يحضر لدمجها في تشريعات حقوق التأليف. كما شرع في ترجمة نصوص هذه الاتفاقيات؛ من أجل إدراجها في التشريع الأردنى (ولعل مكتبة الإسكندرية قد اتخذت خطوات جذرية في تعميم .C.C بمصر).
- تعد مبادرة إنشاء موقع للعموميات العربية عملاً تجب الإشادة به، لكنها تبقى مبادرة فردية، حبذا لو تلقى العناية من طرف هيئات رسمية أو جمعيات مهنية أو اتحادات حتى يكون له أكبر الأثر، ويستقطب المبدعين والمفكرين العرب لنشر أبحاثهم ضمن هذه التراخيص.

### ١٢/١ – العموميات الخلاقة بديل مناسب لكل الحقوق المحفوظة والجانب المظلم للويب Web2.0.

في دراسته عن اختراق ومخالفة حق التأليف واعتباره الجانب المظلم للويب web2.0، ذهب الباحث دانيال نيشن Nations, Daniel إلى أن ظهور جيل 2.0 web قد اعتمد على المشاركة Collaboration على نطاق كونى، وهذا شيء عظيم في حقيقة الأمر؛ لأنه أدى إلى مواقع مثل الوكيبيديا Wikipedia، ولكن له جانباً مظلماً آخر، وهو مخالفة واختراق حق التأليف.

واستطرد دانيال نيشن في دراسته إلى كيفية معالجة حق التأليف في Web 2.0 وقال إنه من حسن الطالع أن الويب الاجتماعي Social web لديه الإجابة لنا، فالعموميات الخلاقة هي بديل مناسب لكل الحقوق المحفوظة".

فالعموميات الخلاقة تسمح لحامل حق التأليف بالاختيار بين رخص عديدة تدلنا على الحقوق الممنوحة بلغة سهلة للغاية لأي حالة أو للمستفيدين، خارج النطاق التجاري فقط، فضلاً عن إمكانية منح حق التعديل modify للعمل ليلائم احتياجات المستفيدين.

ويجب هنا أن تنوه إلى أن العموميات الخلاقة ليست بديلاً لحق التأليف، فأولئك الذين يستخدمون العموميات الخلاقة مازالو يمتلكون حق التأليف لأعمالهم، وببساطة فهم قد قاموا بترخيص الاستخدام من خلال العموميات الخلاقة.

ومع ذلك فالعموميات الخلاقة لا تقوم بحل جميع قضايا web 2.0، فالويب ٢,٠ يدور حول المشاركة في المعلومات، فكيف لنا أن نشارك إذا لم يكن جميع المستخدمين مشتركين في العموميات الخلاقة.

## ثانيا: الدراسات الأكاديمية في التعليق على C.C. والاختبار أمام المحاكم

**تقديم:**

يتناول هذا الجزء الثانى من الدراسة بعض المعارضات للعموميات الخلاقة من قبل بعض الدارسين، والرد على هذه المعارضات بالأدلة العلمية والمنطقية، فبعض الناقدين يشيرون إلى أنه لماذا يرضى المؤلفون بشيء أقل من "جميع الحقوق محفوظة"، والبعض الآخر يرى أن ذلك كان متاحاً في قوانين حق التأليف السابقة التي تحدد الحقوق الاستثنارية، والتي يمكن أن يقرر فيها ما يرغب في منحه من عدمه، كما يتساءل البعض عن مدى فائدة العموميات الخلاقة للفنانين، والبعض أيضاً يتساءل عن مدى عمومية Commonness هذه العموميات الخلاقة، فضلاً عن أن البعض يسئ استخدام تلك الرخص، كما أنها فشلت في منح الحرية الكاملة للاستخدام، وغيرها من الجوانب التي يتناولها هذا الجزء.

### ١/٢ – تعليقات وملاحظات الباحث كيم مينجونج (Kim, Minjeong, 2007)

يذهب كيم إلى أنه اتبع في دراسته ثلاثة مناهج، وهى: (١) تحليل محتوى الأعمال المرخصة بالعموميات الخلاقة في الفترة من يناير / فبراير ٢٠٠٥. (٢) القيام بمسح ميدانى معتمداً على الويب للتعرف على المستخدمين لـ .C.C. (٣) القيام بمقابلات معمقة مع غير المستفيدين من .C.C، والذين كانو يمثلون الصناعات الرئيسية للتعرف على آرائهم؛ بالنسبة لقانون حق التأليف وأفكارهم عن رخص .C.C.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن رخص العموميات الخلاقة مرنة بدرجة كافية للاستجابة للشروط الثلاثة الخاصة، التي وضعتها الدراسة، وهى:

١- ضرورة أن تعكس هذه الرخص طرق إنتاج الأعمال الإبداعية.
٢- أن تخدم وأن تحمى المصالح الشخصية للمبدعين.
٣- أن تخدم وأن تحمى المصالح العامة للمستفيدين.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن رخص .C.C تعكس بدقة الطرق، التي يتنجون بها أعمالهم الابتكارية، فضلاً عن خدمة المصالح الخاصة للمبدعين والمصالح العامة للمستفيدين، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- فالعموميات الخلاقة تفترض أن الأعمال الخلاقة مبنية على الماضي، ولتشجيع الأنشطة الخلاقة التعاونية، فإن رخص العموميات الخلاقة مصممة بطريقة تشجع إعادة استخدام العمل الذي يحمل حق التأليف. أما المسح المعتمد على الويب، فقد أظهر أن التأليف المنفرد كان الشكل المسيطر على الإبداع، ولكن المرخصين للعموميات الخلاقة يقدرون كثيراً قدرتهم على استخدام أعمال الآخرين، لقد قام الأفراد بتبنى رخص العموميات الخلاقة في التأليف الفردي، فضلاً عن الآخرين المشتركين في التأليف التعاونى عن طريق الويكيز Wikis.

٢- لقد أظهر المسح المعتمد على الويب الاهتمامات والمصالح الفردية للحاصلين على رخص .C.C، ومن بينها الرضى الشخصي وبناء السمعة العلمية، فضلاً عن المصالح الاقتصادية التي يجب حمايتها، حتى يمكن لهؤلاء المبدعين القيام بمزيد من الابداعات. كما أن المستجيبين للمسح كانوا راضين بشكل كبير برخص .C.C، والتي قامت بخدمة مصالحهم الابداعية المتعددة.



obeikandl.com

٣- لقد أظهرت الدراسة أن العموميات الخلاقة قد قامت بخدمة المصالح العامة للمجتمع البحثى، عن طريق تقديم تجمع للأعمال الثقافية Pool of cultural works، والتي يمكن أن يستخدمها أي فرد فيهم عن طريق تيسير الإطلاع على إبداعاتهم الجديدة.

كما تشير النتائج أيضاً إلى أن بعض الافتراضات assumptions التي يتمسك بها بعض الذين تمت معهم المقابلات، والتي تمثل رؤية الملكية الخاصة عن رخص الـ C.C.، هذه الافتراضات غير صحيحة. ويمكن أن تتلخص وجهات نظرهم فيما يلي:

١- قالوا بأنهم لا يرون الدواعى التي قد يراها الحاصلون على حق التأليف أن يقبلوا بحماية أقل من تلك التي يمنحها لهم القانون.

٢- أن رخص الـ C.C. يمكن أن تكون مفيدة في بعض الحالات، ولكنهم يرون أن أي مالك لحق التأليف لن يقبل باستخدام رخص C.C. في الأعمال القابلة للتوزيع التجاري نظراً لما سيناله من أرباح.

٣- قالوا بأن ما تتيح لهم رخص الـ C.C. في بناء حقوقهم الخاصة في التأليف – كانت دائماً مكفولة عن طريق الاتفاقات الفردية، وعن طريق الرخص المكفولة بقانون حق التأليف.

ولكن نتائج هذه الدراسة تتناقض مع هذه الرؤيا الثلاثية للاعتبارات التالية:

١- لقد أظهرت هذه الدراسة أن مختلف الحاصلين على حق التأليف يريدون حماية أقل من "جميع الحقوق محفوظة"، والتي يقدمها قانون حق التاليف التقليدى؛ فهم يختارون من عناصر رخص الـ C.C. المختلفة طبقاً لاحتياجاتهم المختلفة، وعلى سبيل المثال فاختيارات الفنانين لعناصر رخص C.C. كانت مختلفة عن اختيارات المهن الأخرى، فضلاً عن أن الأغلبية من الذين حصلوا على رخص الـ C.C. يعترفون بالدين الفكرى للمؤلفين الآخرين، وبالنسبة لهم، فإنها تسمح للمؤلفين يأتون بعدهم في الاقتباس من أعمالهم الأصلية تحت رخص الـ C.C.، كان أكثر أهمية من ممارسة التحكم الكامل تحت قانون حق التأليف.

٢- المكاسب المالية من أعمالهم التي لها حق التأليف ليست في الحقيقة خطيرة أو مشكلة Critical عند الحاصلين على رخص الـ C.C. كجماعة، فكثير منهم يبتكرون نظرًا لحبهم للابتكار، وكثير منهم يشتركون بأعمالهم لأنهم يعتقدون



obeikandl.com

في أهمية المشاركة، والبعض الآخر يبتكرون؛ ليتم الاعتراف بهم في الوسط الأكاديمي، وهم يوزعون أعمالهم بشكل واسع طبقاً لرخص الـ C.C. لبناء سمعتهم وشهرتهم. ومع ذلك فإن الحالة الواقعية تشير إلى أن المرخصين لـ C.C. لا ينتجون الأعمال الابتكارية الصالحة تجاريّاً. كما يعتبر بعض المستجيبين للمسح، والذين يعتبرون أنفسهم فنانين مهنيين يولدون أن بعض أو كل دخلهم من الأعمال الخاضعة لحق التأليف، كما أن هناك بعض الذين اختاروا رخص الـ C.C. لتسويق أعمالهم كمنتجات متاحة تجاريًّا.

٣- أما بالنسبة للنقطة الثالثة، فينبغي أن يقال بأن تصميم الفرد لحق التأليف الخاص به كان دائماً أحد اختياراته، وقد جعله الـ C.C. متاحاً بسهولة لكل الناس. فمن بين ٩٠% من الأعمال الحاصلة على رخص الـ C.C. هي لابتكارات فردية، كما أن الاستخدام الواسع لرخص C.C. بين الأفراد، تمثل الجذور الأصلية grassroots للأدوات القانونية عديد من مستخدمي الإنترنت، فالآن يستطيع الناس بسهولة أن يجدوا الأعمال الحاصلة على حق التأليف.

والتي يمكن أن يستخدموها تحت شروط معينة؛ نظراً لأن هذه الشروط موسومة بعلامات رقمية معيارية Standardized digital labels.

وفى الختام فالذى لم تقم هذه الدراسة بتغطيته، أنها لم تدعم بوضوح أي واحدة من الرؤيتين المتصلين بحق التأليف؛ أي إن الـ C.C. لم تقم بحل النزاع أو الصراع Conflict بين الرؤيتين المتمثلتين في المصالح الخاصة والمصلحة العامة. ومع ذلك، فيمكن أن يقال بأن الـ C.C. يمكن أن تخفف بعض المشكلات التي سببها هذا الصراع؛ لأن الـ C.C. قد أتاحت لمختلف المبدعين في العصر الرقمى اختيارات متعددة، أي إنها قدمت لهم حريات مختلفة، فالمبتكرون والمبدعون يمكنهم الآن استخدام رخص الـ C.C. طبقاً لمصلحتهم الخاصة، بدلاً من خوفهم من المخالفة والتعدى الجماعى على حق التأليف الخاص بهم، وأن تتم آلية حماية حق التأليف المقيدة، هذا، فضلاً عن أن للـ C.C. قد رفعت من الوعى العام لعلاقة حق التأليف بالإبداعية والحرية، وحققت وشجعت المبدعين المتفرقين جغرافيًّا إلى الالتقاء والاعتماد بعضهم على بعض، ومن هذه الجوانب يمكن أن نقول بأن الـ C.C. قد أسهمت في نمو عموميات ثقافية Cultural Commons، والتي يمكن أن يفيد منها الجميع.

**٢/٢ – النقد العام للعموميات الخلاقة C.C. وردود الفعل على هذا النقد:**

***١/٢/٢ – مناقشة شعار بعض الحقوق محفوظة:***

يؤكد الباحث بنجامين توث Bengamin Toth إلى أن أهداف [C.C.] تتم خدماتها بواسطة نظام حق التأليف السائد، وأن شعار "بعض الحقوق محفوظة" ضد "جميع الحقوق محفوظة" يخلق اختلافاً زائفاً؛ لأن حق التأليف يقدم لنا قائمة بالحقوق الاستثنارية للحاصل على حق التأليف، والتي يقرر فيها ما يرغب في بيعه أو منحه أو ما يريد أن يحتفظ به، وبالتالي ليس C.C. بديلا لحق التأليف (peter bengamin, Toth, 2009)، وهناك نقاد آخرون يخشون أن يحل C.C. محل نظام حق المؤلف، ويقضى عليه عبر الزمن.

ومن هنا فيؤيد البعض مراجعة قانون حق التأليف، وأن [C.C.] قد يؤدى إلى عدم تعبئة الناس نحو تغيير حق التأليف؛ خصوصا أمام القوانين العنيفة التي أصدرتها الولايات المتحدة مؤخراً (مثل DMCA وغيرها).

وهناك بعض النقاد مثل ميريتزا شافر (Maritza Schaeffer 2009)، الذين يعتقدون أن نظام العموميات الخلاقة غير متماسك إلى حد كبير، وأنه لابد من الحرص ضد السماح لبعض مصادرنا الغالية الثروة – وهى إبداعية الأفراد – من أن يقذف بها ببساطة في العموميات واستغلالها ببعض الموتورين.

ويتساءل بعض الناقدين عن رخص العموميات الخلاقة ومدى فائدتها للفنانين؛ لأن العموميات الخلاقة موجهة أساسا نحو الثقافة Remix Culture، والتي لا تعكس الاحتياجات الحقيقية خصوصاً في عالم الفنون المرئية Visual Arts، كما يبدى بعض النقاد قلقهم إلى أن النظام الذي لايسمح للمؤلفين بالحصول على مقابل نظير ابتكاراتهم، قد يؤدى ببعض الفنانين إلى تجنب المشاركة بأعمالهم (Elbin-Koren, Niva 2006)

ولكن مؤسس العموميات الخلاقة لورنس ليزج Lawrence Lessig يرد على هؤلاء النقاد بأن قوانين حق التأليف لم تقدم دائماً الحماية القوية وغير المحدودة، التي يقدمها القانون الحالي، وبعض الأعمال لم تحصل على الحماية نهائيًّا؛ نظراً لأنها لم تتبع الشكل Format الإجبارى الذي تركه الناس حالياً. (Lessig, Lawrence, 2004)

وهناك بعض التساؤلات الحساسة عن العموميات الخلاقة، وهل ستكون فعلاً عموميات Commons كما تدعى، وهى أن هناك على الأقل بعض القيود التي تحد من قدرة الناس على استخدام المصادر داخل الحقل العام؛ لأنها مقيدة كلية داخل الحقوق الخاصة للآخرين، والتي لا علاقة بينها وبين الحقوق المشتركة مع الجميع، كما أن العموميات الخلاقة لا تقوم بتحديد المقصود "بالابداعية"، أو ما وجوه العمل التي ستدخل ضمن العموميات.

أما الباحثان دافيد بيرى وجيلز موس David Berry & Giles Moss، فيذهبان إلى أن العموميات الخلاقة ليست هي الآلية الصحيحة لإنشاء العموميات للمحتوى الأصلى؛ لأن العموميات يجب أن تنشأ وتحفظ وجودها من خلال العملية السياسية والنشاط السياسي، وليست من خلال المحامين الذي يكتبون القواعد الجديدة (Moss, Giles, 2005)

كما يذهب بعض النقاد إلى أن العموميات الخلاقة ستجعل من تكاثر الرخص أمراً أكثر سوءاً عن طريق تقديم رخص متناقضة ومتعددة (Bengamin. Mabo hill 2000)؛ خصوصاً وأن مواقع الويب للعموميات الخلاقة تشير إلى أنه نظراً لأن كل واحدة من الرخص الست للعموميات الخلاقة تؤدى وظيفتها بشكل مختلف، فالمصادر التي توضع تحت رخص مختلفة قد لا يمكن بالضرورة أن تضم مع بعضها، دون خرق لشروط الرخص، وسوف لا يتم جمعها معاً في عمل مقتبس، دون الحصول على إذن من مالك الرخصة (C.C. Learn Explanations, 2010).

أي أنه في عدم وجود إطار قانوني مشترك يغفل اختلاط الرخص مع بعضها، فإن هذه الرخص يمكن أن تصبح غير صالحة للمشاركة مع بعضها (Fitzgerald, Michael, 2005)

### ٣/٢ - سوء استخدام الرخص تحت نظام C.C.

ذهب الباحث اندرو أورلوسكى في دراسته تحت عنوان "مأساة العموميات الخلاقة" (Andrew Orlowski, 2009) إلى أن هناك شكوى من بعض الحاصلين على حق التأليف (دون أن يبين من هم)، والذين يستخدمون الإنترنت يصنفون بالخطأ أعمالهم على أنها محمية برخص العموميات الخلاقة (C.C.)، ثم يعيدون تحميل أعمالهم على الانترنت، والناقدون (دون أن يبين من هم) يؤكدون أن ذلك يعود إلى

تجاوزهم المشوش عن الرخص، وفى الوقت الحاضر ليس هناك ضوابط للإمساك بهؤلاء المستفيدين، والذي يسيئون استخدام الرخص.

وعلى الرغم من أن العموميات الخلاقة نقدم رخصًا متعددة للاستخدامات المختلفة، فهناك بعض النقاد الذين يرون أن هذه الرخص مازالت لا تتناول الاختلافات بين الميديا وبين الاهتمامات المختلفة لمختلف المؤلفين (Elkin-Koren, Niva, 2006)، وعلى سبيل المثال فأحد الناقدين يشير إلى أن صناع الأفلام الوثائقية يمكن أن تكون لهم اهتمامات مختلفة إلى حد كبير، عن أولئك الذين يهتمون بتصميم البرمجيات أو عن أستاذ القانون؛ فضلاً عن أن الناس الذين يريدون استخدام رخص العموميات الخلاقة لأعمالهم عليهم تحديد ما إذا كانت أعمالهم تسمح باستخدامها تحت رخص العموميات الخلاقة، أم أنهم يريدون إذناً إضافياً.

وقد كتب العالم ليسج Lessig، وهو من رواد العموميات الخلاقة، أن محور الاهتمام في العموميات الخلاقة هو تقديم أرض وسط بين رؤيتين متباعدتين لحماية حق التأليف – إحداهما تتطلب "التحكم في جميع الحقوق"، والأخرى تطلب "بعدم التحكم في أي الحقوق"، وأن العموميات الخلاقة تقدم اختياراً ثالثا يسمح للمؤلفين أن يختاروا أي الحقوق التي يريدون التحكم فيها، والحقوق التي يتنازلون عنها (Lessig, Lawrence, 2004)، فتعدد أنواع الرخص يعكس تعدد الحقوق التي يمكن قبولها لدى المبتكرين.

**٤/٢ – مؤسسة البرمجيات المجانية The Free Software Foundation ونقدها لـ C.C.:**

قام الباحث ريتشارد ستولمان مؤسس هيئة البرمجيات المجانية بالتنديد ببعض رخص العموميات الخلاقة؛ لأنها، حسب قوله، لا تعطى كل واحد أقل قدر من الحرية للمشاركة غير التجارية في أي عمل منشور (Stallman, Richard, 2009)، أما ماكوهيل (Mako Hill, Bengamin, 2005) فيؤكد على أن العموميات الخلاقة قد فشلت في إرساء" القاعدة الأساسية للحرية"، والتي يجب أن تتم في جميع رخص العموميات الخلاقة، والتي يجب أن يلتزم بها جميع المستفيدين والحاصلين على الرخص، وإذا فشل أي جانب في اتخاذ أي المواقف الأخلاقية الحازمة هذه أو قيامه برسم أي خط في الرمال، فسيعتبر ذلك بمثابة الفرصة الضائعة.. لقد حلت الـ C.C. مكان الدعوة إلى

عالم تكون فيه الحقوق الأساسية غير محفوظة، مع النداء الأجوف نسبياً من أجل "بعض الحقوق محفوظة"؛ لأن بعض النقاد يخشون أن تنتقص شعبية العموميات الخلاقة من الأهداف الأكثر صرامة.

**منظمات المحتوى المجانى الأخرى**

**٥/٢ – بعض النقد للرخصة غير التجارية**

يشير الباحث إريك مولر (Moeller, Erik, 2006) إلى بعض النقد حول استخدام العموميات الخلاقة للرخصة غير التجارية، وهى أن الأعمال التي توزع تحت رخص العموميات الخلاقة ليست متوافقة مع العديد من مواقع المحتوى المفتوح، بما في ذلك موسوعة الويكيبيديا، وهى التي تسمح بشكل صريح بل وتشجع بعض الاستخدامات التجارية، ويشرح مولر Moeller ذلك بأن الناس الذين يمكن أن يتم إيذاؤهم برخصة Non-Commercial - NC ليسوا مؤسسات وشركات ضخمة، بل هم صغار المطبوعات مثل وبلوجر Weblogs أو محطات الراديو، التي تمول بواسطة الإعلانات أو الصحف المحلية.

ويستجيب الأستاذ ليسج Lessig لهذا النقد بأن نظام حق التأليف الحالي يؤدى أيضاً التوافق Compatibility، وأن المؤلفين يمكن أن يقللوا عدم التوافق هذا عن طريق اختيار أقل الرخص المفيدة (Lessig, Lawrence, 2005)

بالإضافة إلى أن رخصة (NC) غير التجاري مفيدة بالنسبة لمنع الآخرين من الإفادة من عمل مؤلف آخر، عندما يكون المؤلف الأصلى مازال يخطط في فعل ذلك بالمستقبل.

**٦/٢ – مؤسسة ديبيان والخطوط المرشدة للبرمجيات المجانية (DFSG)**

المحافظون على مؤسسة ديبيان (المسئولة عن توزيع Gnu & Linux) المعروفين بصلابة تمسكهم بتعريفهم المحدد لحرية البرمجيات، لا يعتقدون أن رخصة التخصيص للعموميات الخلاقة وهى أقل الرخص تقييداً، تتطابق مع القواعد المرشدة لرخص البرمجيات المجانية لديبيان (DFSG)؛ نظراً لأن رخص العموميات الخلاقة ضد نصوص Digital Rights Management (DRM) (أي ضد إدارة الحقوق الرقمية، والتي

يمكن أن تقيد إعادة التوزيع الخاصة إلى حد ما) كما أن متطلباتها في الفقرة ٤٩ أن المستفيدين يمكن أن يزيلوا سند المؤلف حسب طلب المؤلف (Prodromou, Evan, 2005).

ولما كانت الرخص الأخرى مشابهة لرخص التخصيص للعموميات الخلاقة مع مزيد من المقيدات، فإن ديبيان تعتبرها غير مجانية للأسباب نفسها، وقد كانت هناك جهود لإزالة هذه المشكلات في الشكل الجديد لرخص ٣,٠؛ حتى تكون متطابقة مع (DFSG) (Galick, Mia, 2007).

وبالمقارنة مع رخصة C.C. SA 2.0 ، فإن الشكل ٣,٠ يعتبر متطابقاً مع الـ DFSG (أي متطابقا مع رخص البرمجيات المجانية لديبيان) (the DFSG and Software license, 2009).

**٧/٢ - بعض الحالات القانونية أمام المحاكم:**

***(أ) صحيفة التابلويد الهولندية Dutch Tabloid***

لقد كان أول اختبار لرخصة العموميات الخلاقة في المحكمة في أوائل عام ٢٠٠٦، عندما رفع آدم كورى Adam Curry قضية ضد صحيفة التابلويد الهولندية، والتي نشرت بعض الصور بدون إذن من إحدى صفحات صحيفته، وكانت هذه الصور مرخصة تحت رخصة العموميات الخلاقة غير التجارية.

وبينما كان الحكم في هذه القضية لصالح آدم كورى، فإن صحيفة التابلويد تجنبت دفع تعويض له، ماداموا لم يكرروا هذه الإساءة. وبتحليل هذا القرار، نشير إلى أن قرار المحكمة الهولندية يستحق الملاحظة؛ نظراً لأنه يؤكد على أن شروط رخصة العموميات الخلاقة تنطبق بطريقة أوتوماتيكية للمحتوى المرخص تحت رخصة العموميات الخلاقة.. وبالتالى فهي تلزم المستفيدين لهذا المحتوى، دون التعبير عن ذلك صراحة، أو أن تكون لديه معرفة بشروط هذه الرخصة (Cohen, Noam, 2007).

***(ب) موسيقى العموميات الخلاقة في المحكمة الإسبانية (٢٠٠٦)***

القضية في هذه الحالة لم تكن تتعلق برخص العموميات الخلاقة ومدى كونها ملزمة، ولكن بدلاً من ذلك هل المجتمع المجمع Collecting Society في إسبانيا يمكن أن



openkanal.com

يجمع إتاوات أو رسومًا من أحد البارات (أو الملاهى)، والتي قامت بعزف موسيقى مرخص لها من قبل العموميات الخلاقة؟ ففى هذه القضية فقد تم رفع قضية مالك ديسكو، يقوم بالأداء العام للموسيقى، والمفروض أنها تدار بواسطة جمعية التجمع Collecting Society (وهى الجمعية العامة للمؤلفين والمحررين (SGAE)، ومع ذلك فقد رفضت المحكمة درجة أولى Lower Court مطالب الجمعية المجمعة؛ نظراً لأنها تحت رخصة العموميات الخلاقة (Mia, Garlick, 2006).

obeikandl.com

## ملخص الفصل الخامس

لقد كان للتكنولوجيا الرقمية أثرها الواضح والمعقد على قانون حق التأليف، وظهر الصراع واضحاً بين وضع آليات عنيفة وشروط قاسية؛ من أجل انفاذ هذه الحقوق في صالح المؤلفين، كما ظهر في المقابل دعوة قوية أيضاً للوصول الحر لتحقيق صالح المجتمع وتنمية الإبداع .. وتعتبر العموميات الخلاقة كحل قابل للحياة Viable؛ لأنها في الأساس تهدف إلى حل وسط يعمل على تغيير "جميع الحقوق محفوظة" إلى "بعض الحقوق محفوظة"، وأن تكون هناك اختيارات من قبل المؤلف لتحقيق ذلك، وتناولت الدراسة في جزئها الأول تدعيم دعوة العموميات الخلاقة كحل قابل للحياة، وأظهرت في الجزء الثاني صلاحية العموميات الخلاقة وقدرتها على الرد على مختلف الانتقادات والصمود أيضاً في المحاكم، التي اعترض فيها البعض على رخص العموميات الخلاقة.

وقد تناولت الدراسة منظمة العموميات الخلاقة (المشاع الإبداعي)، وأنها تدعم الوصول الحر وإتاحة المحتوى المعلوماتي على شبكة الإنترنت، كما تشرح الدراسة أهم التطورات، التي مرت بها العموميات الخلاقة وشروط الاتفاقيات؛ فضلاً عن أنواع رخص العموميات الخلاقة، ونماذج من استخدام العموميات الخلاقة في الأعمال العلمية، ثم دراسة العموميات الخلاقة بين عالم الشمال والجنوب والبلاد العربية ودخولها في رخص العموميات الخلاقة، وأخيراً دور العموميات الخلاقة بالنسبة للجيل الثاني، وهو Web 2.0، وأن الويب الاجتماعي Social web يمكن أن يكون بديلاً مناسباً للحقوق المحفوظة.

ويؤكد الجزء الثاني على الرد على النقد الموجه للعموميات الخلاقة، ويشير إلى سوء استخدام رخص العموميات الخلاقة وبعض الحالات القانونية أمام المحاكم، والتي صمدت فيها العموميات الخلاقة لمختلف الاتهامات.